المؤمن وحملوا على الصلاح وكذا الصدقة
مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح وفي
كل هذه الصور لو ارخا واحدها اقدم فهو اولى
ولو كان العين بيد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخ
وتاريخ الخارج اسبق تاريخا فهو له لكن
فهو للخارج ولو كان بيد هما فهو بينهما الا اذا
كان احدهما اسبق تاريخا فهو له لكن هذا
في الشري والهبة والصدقة مستقيم اذا
الشيوع الطاري لا يفسد الهبة والصدقة
على ما عليه الفتوى اما في الرهن فانه يستقيم
اذا الشيوع الطاري يفسده فينبغي ان يمضي
بالكل لمدعي الشري فيما اجتمعا رهن وشراء
لان مدعي الرهن اثبت رهنا فاسدا
بالشيوع فنزه بنيته فصار كان مدعي
الشرا انفرد باقامة البينة وهكذا احمل
خواهر زاده الهبة مع الشري قال انما
يصح ان يقضي بينهما لو كان المدعي ممالا
يحتمل القسمة امّا المحتمل فتقضي بكله لمدعي
الشرا لما مر في الرهن ثم قال والصحيح في الهبة

ان يقضي بينهما احتمل القسمة او لا اذ الشيوع
الطاري لا يفسد الهبة والصدقة في الصحيح
ويفسد الرهن هذا لو ادعيا تلقي الملك
من جهة واحدة ببينتين مختلفتين فان
ادعيا من جهة اثنين ببينتين مختلفتين
بان ادعيا احدهما هبة والآخر شرا لو كان
العين بيد ثالث او بيدهما او بيد احدهما
فحكم حكم ما ادعيا ملكا مطلقا اذ كل منهما يثبت
الملك المطلق للملك ثم يثبت الزوال الى صاحبه
فكأنهما اكذبا ذي اليد مطلقا وبرهنا
فيقضي من سبق ذكره بدعوى الملك المطلق انه
يقضي بينهما فكأنهما عينا بيده برهن آخر
انه شراه من زيد وبرهن آخر ان بكرا وهبه
فهو بينهما ولو برهنا على البيع من واحد فالشرا
اولى اذا تصادقا انه لواحد فهي انتزاع في
السبوع فالشرا اسبق لانه لم يتم بسبوع
احدهما حملا كانهما اوقفا معا ولو تقارنا
الشرا اسبق عرفا اذ من الهبة للقبض الا نادرا
واسع فصح بدونه من الفصل الى من

Copyright © King Saud University